2046 لبنانياً ماتوا ولم يرف جفن أحد
ذوو المخطوفين لبسوا السواد ويطالبون باحتضانهم اجتماعياً

2046 مواطنا لبنانيا اعلنت وفاتهم في الايام الماضية ولم يرف لهم جفن احد في لبنان، فقط ذووهم انتحبوا ولبسوا السواد ولم يجدوا من يواسيهم ويخفف عنهم حسرة فراق الاحبة.

ربما لم يكترث البعض لأن هؤلاء ماتوا ولو نظريا، منذ اختطفوا او فقدوا خلال سنوات الحرب الاهلية، وغابوا فغيبوا عن الاهتمام الرسمي سنوات.. إلا ذويهم لم ينسوهم وظلوا في عيونهم كالامل يربطهم بهم حبل متين.

.. حتى كان الاعلان الرسمي بوفاة كل المخطوفين والمفقودين، بالحد الادنى لأنهم لم يجدوهم حيث بحثوا عنهم، او ان الجثث التي نبشت لم تكن تحمل بطاقة الهوية التي انتزعها الخاطف. ومع هذا الاعلان الذي انتهت إليه لجنة التحقيق الحكومية، باتت الكثير من الامهات ثكلى، والاطفال ايتاما والنساء أرامل، وانقطع خيط الامل ولم يبق غير الحزن يخيم على الوجوه.

"العهد" تحاول في هذا التحقيق الاطلالة على هذه القضية الانسانية، التي دخلت كل بيت لبناني فلم تستثن منها احدا، فحتى القلق من الخطف لم ينج منه مواطن.

يوم 25 تموز الماضي خرج رئيس الحكومة سليم الحص والوجوم يخيم على وجهه ليعلن نتيجة التحقيقات التي اجرتها اللجنة الحكومية للاستقصاء عن المخطوفين فقال: "اني اذ اقدر كل التقدير مشاعر ذوي المخطوفين والمفقودين وأشاركهم آلامهم، وأتفهم الصدى الموجع للنتائج التي اسفرت عنها الدراسة، لا ارى بدا من الاعتراف بالحقيقة والتسليم بها على مرارتها".

الكثيرون قالوا ان الحص تردد كثيرا بتلاوة هذا الاعلان الذي لم يكن سهلا تقبله على ذوي المخطوفين والمفقودين، لذلك انهارت الامهات في ارض ساحة النجمة.. وصرخت الاخت ماذا اقول لأمي، واغرورقت عين الزوجة بدمعة لم تستطع ان تخفيها.

وداد حلواني التي استمعت الى تصريح الرئيس الحص، خرجت الى النسوة فلم تستطع ان تواجههن بمصير اولادهن.. ولكنهن قرأن في عيونها الخبر.

حلواني تعمل منذ عدة سنوات منسقة للجنة ذوي المخطوفين والمفقودين وقد استطاعت ان تخرج القضية من بيوت الاهالي الى الشارع لتضعها في وجه المسؤولين. تقول: "كان شعارنا عودة المخطوفين الى ذويهم، ولكن قبل سنوات اصبح شعارنا هو (من حقنا ان نعرف مصيرهم)".

وتشير الى "ان الاهالي كان عندهم الامل يعودة ابنائهم، هناك بعض النساء لا تخرج من بيتها لأن ابنها سيعود وهي ستفتح له الباب. عندما بدأنا نعتصم في ساحة النجمة وغيرها اصبحن يخرجن فقط الى الاعتصام".

كثيرون من اللبنانيين كانوا مقتنعين بأن لا مخطوفين احياء. لكن لماذا الاصرار على ان تقوم الدولة بمسؤولية التحقيق والتقصي والبحث.. ما دام لا امل في ذلك.

ربما لم يجرؤ احد من المسؤولين عن اعمال الخطف خلال الحرب على ارسال برقيات لذوي المخطوفين يبلغهم فيها بمصير أولادهم، تقول وداد: "اهم من قناعتنا نحن بمصير المخطوفين هو ان تتحمل الدولة المسؤولية، من يستطيع ان يذهب الى ام او زوجة ليقول لها هذه هي قناعتي.. لقد ماتوا

جميعا".

في العام 1995 صدر قانون نص على دعوة من يرغب من الاهالي لإعلان وفاة مخطوفه او مفقوده. وقد لاقى هذا القانون انتقادات عديدة، خصوصا انه يشكل تهربا للحكومة من مسؤولياتها عن حماية مواطنيها ومعرفة مصيرهم.

تقول حلواني: "في قانون الـ95 الحكومة انسحبت من كل مسؤولياتها ورمتها في وجه الاهالي". لكن خروج الحكومة بهذه النتيجة حمل الكثير من الآلام لذوي المخطوفين.

وتشير حلواني الى "انه برغم ذلك فهذا نتيجة بحث واستقصاء من اللجنة، وأنا واحدة منهم. خطف زوجي منذ سنوات طويلة ولم اكن اعرف مصيره، لكنني لم اكن استطع ايضا ان ارتدي الثياب السوداء حدادا وأقول اني ارملة او حتى ابكي، إلا عندما عرفت نتيجة التحقيق.. لقد اعلنت ذلك امام كل اهالي المخطوفين ليس للعب بأعصابهم بل للتخفيف عنهم".

وحتى مع اقتناع لجنة اهالي المخطوفين بنتيجة اللجنة الحكومية، الا انهم لا يخفون جملة انتقادات يجدونها في النتائج. يقول الأب ألبير ابي عازار (منسق حملة من حقنا ان نعرف ـ اصدقاء ذوي المخطوفين): ان اللجنة الحكومية اخذت الكثير من معلومات الاهالي كإفادات لكن معلوماتهم لم تكن دائما صحيحة.

يضيف: اتصور ان من خطف قريبه عام 1985 وسعى للحصول على معلومات عن مخطوفه في ذلك الحين، الان يعطي افادته بعد 15 سنة، ماذا بقي له، اختلط الخيال بالحقيقة، لأن الاهالي كانوا يقعون فريسة في يد مبتزين.

ولا يتردد في الدعوة الى التحقيق مع المسؤولين عن اعمال الخطف، فهناك عمليات خطف موصوفة، طرقوا الباب، اخذوه امام اعين ذويه وهم يعرفون الاشخاص الذين خطفوه.

ويلفت الى ان اللجنة قامت بالتقصي الجماعي عن المخطوفين وليس الفردي، ويعتبر ان مطالب الحملة الآن هي ان تجري مقابلة بين كل ذوي مخطوف واللجنة على حدة، لتقول لهم كيف تقصت عن مخطوفها ووصلت الى هذه النتيجة.

ويتابع: نحن عندنا قناعة جماعية بجدية عمل اللجنة الحكومية، لكن يجب ان تتكون قناعات فردية عن كل اهل.

ويلفت الى ان هناك اشخاصا فقدوا ولم يعرف من اخذهم، لكن على الدولة ان تستقصي عن هذا الفرد والمكان الذي يمكن ان يكون نقل إليه حتى خارج لبنان.

وتشكيك ذوي المخطوفين بإمكانية نقل مخطوفين الى خارج لبنان يدفع الى التساؤل: هل هناك مخطوفون في سجون العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة؟

وهذه الامكانية تبدو أمرا واردا خصوصا مع تسليم ميليشيا القوات اللبنانية ستة من المعتقلين لديها الى العدو كانت احتجزتهم أواخر التسعينيات وقد افرج عنهم قبل عدة اشهر.

يقول ابي عازار: ان افادات الاهالي كشفت عن اعتقاد 216 منهم بأن ابناءهم في سجون "اسرائيل" لافتا الى ستة معتقلين افرج عنهم، لكن اسرائيل كانت تعترف بهم كسجناء، والصليب الاحمر الدولي كان يزورهم في المعتقلات.

ويعتبر ان هناك حالة واحدة خرج فيها شخص من سجون اسرائيل لم يكن مدرجا على لائحة الصليب الاحمر، وكان يعتبر في عداد المفقودين.

وخرج ذوو المفقودين بلباس الحداد بعد سنوات طويلة على افتقادهم ابناءهم وأهاليهم، وها هم اليوم يطالبون الحكومة باحتضانهم، فكما كان قانون العفو عمن شارك في الحرب الاهلية لتحقيق السلم الاهلي، فلا بد من قانون رعاية لهم يحقق السلم الاجتماعي، ولذلك كانت زيارة ذوي

المفقودين الى رئيس الجمهورية العماد اميل لحود الذي وعدهم بتحقيق المطالب بعد دراستها، وأبدى موافقة مبدئية عليها كما تؤكد حلواني، التي تعدد هذه المطالب بالتالي:

. اعلان لجنة التحقيق الرسمية عن مدة زمنية ومكان محددين بحيث يستطيع من يشاء من الاهالي المراجعة بشأن الملف العائد لمخطوفه.

. اعطاء التوجيهات من اجل تسهيل عملية الاعلان القضائي عن الوفاة.

. اتخاذ الاجراءات اللازمة كي تعتبر الوفاة حاصلة بتاريخ الاعلان الرسمي عنها، أي 25/7/2000، وإصدار افادة مخطوف تحمل تاريخ خطفه لتشكل المستند الكافي للحصول على وثيقة الوفاة.

. الدعوة الى اقامة مأتم وطني رسمي وشعبي لهؤلاء الضحايا يوم السبت 12 آب، تشارك فيه جميع المرجعيات الدينية في لبنان.

وإضافة الى هذه المطالب القانونية، دعت لجنة المخطوفين الى اقرار مشروع رعاية اجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين من اجل تأمين الحد الادنى من العيش الكريم والاحتضان المعنوي، ليس لتمييزهم . وإن كانت قضيتهم تتطلب التمييز . بل اسوة ببعض الفئات التي تضررت في الحرب ومنحت عددا من العطاءات والتسهيلات. ان خسارة عائلات المخطوفين والمفقودين لا تعوض مهما قدم لهم.

والى اعلان يوم 13 نيسان من كل عام يوما وطنيا للذاكرة، وإقامة نصب تذكاري يرمز الى ضحايا الحرب، تخليدا لذكراهم وإدانة ماثلة لجرائمها.

قضية المخطوفين.. ربما اغلقت بتقرير رسمي، لكن يجب ان تبقى حاضرة في ذهن كل لبناني كي "تنذكر ما تنعاد".

أمير قانصوه